الأمم المتحدة

A/64/337

الجمعية العامة

Distr.: General
1 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦١ من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام**

موجز

ما فتئ تعامل الأمم المتحدة يزيد مع القطاع الخاص باعتباره شريكا في المساعدة على تحقيق أهداف المنظمة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وأصبحت شراكات القطاع الخاص خلال العقد الماضي آلية معتادة ومتطورة بشكل متزايد على نطاق المنظومة لمواجهة التحديات ذات الأولوية. واستجابة لقرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٦٢/٢١١، بُذلت جهود مطردة – على نطاق المنظومة وعلى صعيد الوكالات والصناديق والبرامج – لبلورة نهج متين لإقامة شراكات فعالة ومستدامة وشفافة. وتُعتبر المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال، التي تسمى الآن المبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والموقع الشبكي الجديد للأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية معالم رئيسية. وبوسع الأمم المتحدة أن تنهض بمشاركة القطاع الخاص إلى

* A/64/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب مشاورات تقنية وفنية إضافية.

280909 280909 09-50059 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مستوى أعلى وتُعزّز بشكل كبير مساهمته في أهداف المنظمة. ولتحقيق هذا الغرض، لا بد من بذل جهود لوضع نهج أكثر استراتيجية وتماسكا لاختيار الشركاء والاستعانة بهم، وإدماج الشركات الصغرى والشركات المنتمية إلى البلدان المنخفضة الدخل في العملية، ومواءمة الشراكات العالمية مع البرامج الإنمائية القطرية، ووضع إطار تمكيني للشراكات، وبناء قدرات الموظفين، وتعزيز آليات تبادل أفضل الممارسات، وتحسين عمليات التقييم وقياس الأثر. ومن المطلوب الاعتناء بالعلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال لكفالة أن يحظى تنفيذ هذه التوصيات بالدعم والتركيز المناسبين، والشروع في عملية جديدة لتقييم الأهداف الاستراتيجية من الشراكات وتحسينها بشكل متواصل، وضمان مواءمتها إلى أقصى حد مع الأهداف ذات الأولوية التي حددتها الدول الأعضاء. وستتمكن المنظمة بفضل مشاركة الحكومات المستمرة والمتزايدة من تحديد الأهداف الاستراتيجية على نحو أفضل مع القطاع الخاص.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – فهم الشراكات ٦

ثالثا – أثر الانكماش الاقتصادي العالمي على برنامج الشراكة ١١

رابعا – دور الحكومات ١٣

خامسا – تعزيز القدرة على إقامة الشراكات على مستوى المنظومة ١٣

سادسا – تطورات الشراكة على مستوى الوكالات والصناديق و البرامج ١٥

ألف – الطرائق العامة للشراكة ١٦

بـاء – تجاوز جمع الأموال: نحو الاستفادة من الكفاءات الأساسية لقطاع الأعمال ١٦

جيم – إدماج الشركات من البلدان المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ١٨

دال – الشراكات العالمية والمواءمة ٢١

سابعا – الإجراءات المتخذة للتغلب على التحديات التشغيلية ٢٣

ألف – تعزيز البيئة المواتية لشراكات الأمم المتحدة وقطاع الأعمال ٢٣

بـاء – بناء القدرات على جميع المستويات وتدريب موظفي الأمم المتحدة ٢٣

جيم – عمليات انتقاء الشركاء والتعامل معهم ٢٤

دال – تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ٢٥

هاء – التقييم وتقدير الأثر ٢٦

ثامنا – التوصيات ٢٧

ألف – تطوير نهج أكثر استراتيجية للعمل مع القطاع الخاص ٢٧

بـاء – بناء القدرات للتحول من جمع الأموال إلى عقد الشراكات الأساسية مع قطاع الأعمال ٢٧

جيم – تحسين إدمـاج المؤسسات الصغيـرة والمتوسطة والشركات في البلدان المنخفضة الدخل ٢٧

دال – ضمان المواءمة بين الشراكات العالمية والخطط الإنمائية القطرية ٢٨

هاء – وضع إطار تمكيني لشراكات الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال ٢٨
واو – تعزيز بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وتدريبهم ٢٨
زاي – وضع نهج متساوق لاختيار الشركاء والمشاركة ٢٩
حاء – زيادة تعزيز آليات تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ٢٩
طاء – تحسين التقييم وتقدير الأثر ٣٠
تاسعا – استنتاجات ٣٠

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢١١/٦٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ الأساليب المقترحة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص.

٢ – وكانت أربعة تقارير سابقة للأمين العام قد تناولت التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين (A/56/323 و A/58/227 و A/60/214 و A/62/341). ويستكمل هذا التقرير تلك التقارير ويعرض التطورات والاتجاهات الحديثة في الشراكات في إطار العلاقات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص[(١)].

٣ – وشددت الجمعية العامة في القرار ٢١١/٦٢ على أن التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص يمكن أن يسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأهابت بالمجتمع الدولي أن يواصل التشجيع على اتباع نُهج تقوم على تعدد أصحاب المصلحة في التصدي لتحديات الفقر والتنمية في سياق العولمة، وشجعت منظومةَ الأمم المتحدة على مواصلة تطوير نهج عام وموحد للشراكات التي تدخل فيها، يشدد بقدر أكبر على التأثير والشفافية والمساءلة والاستدامة.

٤ – وبعد اجتياز منتصف الطريق إلى الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن، أن يبذل جهودا إضافية ومعززة لبلوغ هذه الأهداف. ومع تعدد الأزمات التي تواجه العالم، أضحى المجتمع الدولي لا يصارع الأزمة المالية وما نتج عنها من أزمة اقتصادية فحسب، بل يصارع أيضا الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على الصعيد المحلي والخطر الذي يشكله تغير المناخ. وتتطلب مواجهة هذه التحديات مزيدا من الالتزام من جانب الكيانات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يجعل التعاون أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد أفضى النداء المتجدد لاعتماد القيم والمبادئ في الأعمال التجارية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية إلى مشاركة القطاع الخاص بشكل قوي ومتنام باستمرار في دعم أهداف الأمم المتحدة.

---

(١) يستند هذا التقرير إلى عدة مصادر: استقصاءات لـ ١٦ حكومة، و ٣٨ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، و ١٧ مؤسسة تجارية وصناعية (أجرت الاستقصاءات وتحققت منها شركة استشارية)؛ ومقابلات متعمقة أجريت مع موظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها (٢٢) ودوائر أعمال (٢١)؛ ودراسات إفرادية؛ واستعراض للأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع.

٥ - وثمة أدلة قوية على أن الأمم المتحدة تواصل تعزيز مشاركة القطاع الخاص على نطاق المنظومة وأن فترة التجريب قد باتت على وشك الانتهاء. ومع أن الشراكات لا تزال تتفاوت تفاوتا كبيرا في مستواها وفعاليتها على نطاق المنظمة، فإن العديد من الوكالات والصناديق والبرامج أصبحت أكثر تطورا في نهجها المتعلق بالشراكات، بما في ذلك اضطلاعها بعمليات إنمائية أكثر استراتيجية واعتمادها على آليات لتقييم الأثر. ولئن كان جمع الأموال ما زال هدفا هاما من أهداف العمل مع القطاع الخاص، فإن عددا متزايدا من الشراكات يقوم أيضا بتعبئة كفاءات الأعمال الرئيسية وتعزيز تنمية القطاع الخاص. وعموما، فقد تزايد قبول الموظفين بالشراكات ودعمهم لها باعتبارها وسيلة تساعد على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا.

٦ - وفي السنوات الأخيرة، اتخذت المنظمة خطوات لتعزيز فعالية الشراكات وتدعيم نزاهة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، نشأ عن ''المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال''، التي أصبح يطلق عليها الآن ''المبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص''، نهج أكثر اتساقا يشمل المنظومة بأكملها وتأتّى إطار لتيسير العلاقات مع القطاع الخاص. كما بُذلت جهود جوهرية لتحسين تبادل الدروس بين الوكالات والصناديق والبرامج، ولا سيما من خلال وضع موقع شبكي جديد للأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية.

٧ - وبالرغم من التقدم المحرز، تتطلب عدة تحديات - منها الجديد ومنها القديم - مزيدا من الاهتمام واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتشمل هذه الإجراءات الاضطلاع بتقييم صارم ومنهجي لأثر الشراكات، والتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد، ومواءمة الشراكات العالمية مع البرامج الإنمائية القطرية، وإشراك المؤسسات والشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم من البلدان المنخفضة الدخل في الشراكات. ولا بد من اتخاذ خطوات إضافية لبلوغ المستوى الأمثل من انخراط الأمم المتحدة في شراكات مع القطاع الخاص، ومن المزايا المتأتية من تلك الشراكات.

ثانيا - فهم الشراكات

٨ - إن الشراكات علاقات طوعية وتعاونية بين أطراف شتى، حكومية وغير حكومية، يتفق فيها المشاركون جميعا على العمل معا لتحقيق غرض مشترك أو القيام بمهمة معينة، وعلى تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والفوائد. ويشمل هذا التعريف تشكيلة هائلة من الشراكات، منها الائتلافات الدولية، والمبادرات المجتمعية، والمشاريع المحددة زمنيا، وأطر

العمل العامة المبنية على القيم، والتزامات فرادى الشركات، ومبادرات الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة.

٩ - وتتناول الشراكات جميع الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام في كثير من الأحيان للهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، والهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية). وإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تركز العديد من الشراكات على المعونة الإنسانية بالتصدي للكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المتصلة بالنزاعات.

١٠ - ويقيم القطاع الخاص شراكات بطرق مختلفة، تشمل تحسين استدامة عملياته التجارية الرئيسية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة لديه، وتوفير الاستثمارات الاجتماعية والتبرعات الخيرية، والمشاركة في أنشطة الدعوة والحوار المتعلق بالسياسات وتطوير الأطر المؤسسية.

١١ - وفي شراكات الأعمال الرئيسية، يتعاون الشركاء لإيجاد فرص العمل، وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتوليد إيرادات الضرائب، وتطبيق المعايير الاجتماعية أو البيئية أو الأخلاقية، وتوفير السلع والخدمات المناسبة والميسورة التكلفة.

الإطار ١

أمثلة على الشراكات التي تعزز العمليات التجارية الرئيسية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة

التجارة الإلكترونية والطاقة المتجددة

يفتقر العديد من المجتمعات الريفية في غانا إلى خدمات الاتصالات. ويسعى مشروع التجارة الإلكترونية والطاقة المتجددة إلى التغلب على هذه العقبات بإنشاء مراكز تجارية ريفية تتيح الحصول على خدمات الهاتف والإنترنت المشتغلة بالطاقة الشمسية. والمشروع ثمرة جهود مشتركة بين مؤسسة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة محلية غير حكومية وشركة غانية للاتصالات السلكية واللاسلكية. ويملك مقاولون محليون المراكز التجارية ويُشغّلونها، ويقدم شركاء المشروع الدعم إلى المقاولين بتوفير الأموال الابتدائية والمساعدة التقنية والتدريب.

برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإنتاج الكاكاو العضوية في إطار التجارة العادلة

يسعى برنامج إنتاج الكاكاو العضوية في إطار التجارة العادلة إلى تخفيف وطأة الفقر بزيادة مداخيل صغار المزارعين في سان تومي وبرينسيبي. ويشجع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأحد المستثمرين الخواص، المزارعين على إنتاج الكاكاو العضوية لبيعها موسومة بالعلامات الدولية للتجارة العادلة. ويتلقى المزارعون الدعم من منتج فرنسي للكاكاو العضوية لتمكينهم من الانتقال من إنتاج حبوب الكاكاو غير المجهزة المتوسطة النوعية إلى إنتاج كاكاو مجففة عالية الجودة. وقد ضاعف بعض المزارعين مداخيلهم بفضل زيادة حجم الإنتاج وتلقي علاوات على منتجاتهم العضوية التي تدخل في إطار التجارة العادلة.

المشروع النموذجي Microstart

أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع ١٤ منظمة دولية حكومية وخاصة لإنشاء نظام للتمويل البالغ الصغر يمكّن الفئات المنخفضة الدخل من الاقتراض الطويل الأجل، دعما لتنمية القطاع الخاص في آسيا. وفي عام ١٩٩٧، استُهل مشروع Microstart في منغوليا بميزانية قدرها ٢,١ مليون دولار. ويجمع النهج الذي يتبعه المشروع بين القروض والمساعدة التقنية وبرامج مكافحة الفقر وبناء القدرات. وأصبحت مؤسسة التمويل البالغ الصغر المحلية التي نتجت عن المشروع مستقلة ماليا في فترة سريعة وسجلت معدلات تسديد عالية. ولدى المؤسسة نحو ٢٣٠ ٠٠٠ عميل وخلقت ٩٠٠ وظيفة على أساس التفرغ و ٣٠٠ وظيفة بدوام جزئي.

مبادرة الشركاء العالميين للاتصالات في حالات الطوارئ

قام متعهد عالمي لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤسسة الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بتنفيذ هذه المبادرة لزيادة كفاءة الاتصالات وتنسيقها في حالات الطوارئ، بتوحيد حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، وكذلك بتوسيع نطاق مجموعة الخبراء المدرَّبين والشركاء الاحتياطيين المستعدين للانتشار، وتمكين الإيفاد الفوري لأفراد التدخل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشارك أكثر من ٦٠ خبيرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أول دورة من نوعها بشأن التأهب للطوارئ وإدارة تدابير الاستجابة، وسينقلون تلك الخبرة إلى نحو ٥٠٠ شخص. وكان من بين المشاركين في التدريب ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وحكومات.

١٢ - في إطار الشراكات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والأعمال الخيرية، يقدم القطاع الخاص أنواع مختلفة من الدعم، تشمل الأعمال الخيرية التقليدية، وصناديق المشاريع الاجتماعية، وآليات التمويل المختلطة أو المعتمدة على متوسط القيمة، وتطوع الموظفين وإتاحة خبرتهم، والمنتجات المقدمة على سبيل الهبة، والمساهمات العينية الأخرى.

الإطار ٢

الشراكات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي والأعمال الخيرية

جوز التسمين

جوز التسمين غذاء علاجي مركب من الفول السوداني جاهز للأكل أثبت فعاليته في التخفيف من سوء التغذية عند الأطفال في إثيوبيا، بحيث بلغت معدلات التعافي التدريجي به لدى الأطفال الذي يعانون من سوء التغذية الشديد ٩٥ في المائة. وبغية زيادة توافر جوز التسمين وخفض تكاليفه، قدم مانح خاص ١,٣ مليون دولار في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومصنع محلي، لإنشاء مصنع لزيادة إنتاج جوز التسمين وإمداداته لوحدات الغذاء العلاجي في جميع أنحاء إثيوبيا.

تعليم أطفال دارفور

منحت منظمة عالمية لمراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية ما يزيد على ٤ ملايين دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبناء وتجهيز ٣٢ مدرسة في شرق تشاد لاستقبال أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طفل فرّوا من النزاع الدائر في دارفور. ويُعتبر تدريب المعلمين وأنشطة الشباب أيضا مُكوّنين هامين من مكونات المشروع. ونظرا للنجاح الذي حققه المشروع، أنشأت الشركة آلية للاتصالات الداخلية المستمرة لشرح نتائجه وتأثيره. ومن المقرر الاضطلاع بعملية إضافية لجمع الأموال للمشروع، وسيشارك الموظفون في تنفيذها بزيارة المخيمات والمساعدة في تقديم التعليم.

١٣ - وفي إطار الشراكات المتعلقة بالدعوة والتوعية، يشترك القطاع الخاص مع سائر أصحاب المصلحة للدعوة إلى مساندة القضايا؛ والانخراط في حوار متعلق بالسياسات العامة؛ ودعم التنظيم الفعال؛ وتعزيز المؤسسات العمومية والقدرات الإدارية بغية سد الثغرات في مجال الحوكمة، وتحسين البيئة التمكينية ودعم الإصلاحات على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

الإطار ٣

شراكات الدعوة والتوعية

برنامج التصدي الاستراتيجي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المؤسسات

دخلت منظمة العمل الدولية في شراكة مع حكومة الصين، وشركات إعلام صينية، ومنظمات غير حكومية بهدف منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في شركة تعدين صينية. فقد أدى وجود مستويات عالية من إساءة استخدام المخدرات والدعارة، إضافةً إلى مستويات متدنية من الوعي بين عمال المناجم، إلى معدلات عالية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الشركة. وقد وُضِعت استراتيجية اتصالية لتثقيف عمال المناجم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقامت الشركة بإنشاء مركز لتقديم المشورة والعلاج بمضادات الفيروسات – العكوسة. وأنهت الشركة كذلك فحصاً إلزامياً وأصبحت تضمن الآن حقوق التوظيف للعمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

مواد تبريد، طبيعية!

عناصر تبريد، طبيعية! هو عنوان مبادرة غير ربحية أتت من ست شركات عالمية التزمت فيها بمكافحة تغير المناخ ونضوب طبقة الأوزون عن طريق استبدال عناصر تبريد طبيعية بالغازات الضارة المفلورة وتخفيض استهلاك المبردات الجديدة للطاقة. ويدعم الشركاء وجود إطار سياسي إيجابي مُنظِّم للاستثمار في التكنولوجيات الرفيعة بالمناخ. وهذه المبادرة مسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة وتحظى بدعم من منظمات غير حكومية رئيسية ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خلاصة عالمية وافية للممارسات السليمة

أقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شراكة مع منظمة عالمية لمراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية من أجل مكافحة الفساد في المؤسسات وأجريا بحوثاً مؤسسات عالمية بهدف جمع الممارسات السليمة المُتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات، وسياسات التراهة ونُظم الامتثال. وهذه الخلاصة العالمية الوافية للممارسات السليمة، التي نُشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقدم إلى الشركات إطاراً لوضع سياسات وتدابير داخلية لمكافحة الفساد أو لتعزيز القائم منها.

ثالثاً – أثر الانكماش الاقتصادي العالمي على برنامج الشراكة

١٤ – غيَّر الانكماش الاقتصادي العالمي سياق إقامة شراكات بين القطاع الخاص والأمم المتحدة على مستوى كل من المنظومة وفرادى الكيانات. ففي حين أنَّه من السابق لأوانه تقييم الأثر الشامل للأزمة على برنامج الشراكة، هناك أدلة على أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بدلا من تقويض الشراكة مع القطاع الخاص، تبدو وكأنها بصدد تعزيز تلك العلاقات. ورغم ما قد ينجم عن ذلك من انخفاض العطاء الخيري، يجري الاضطلاع بالمزيد من الشراكات المبتكرة المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة قد دعَّمت التسليم بضرورة وجود ممارسات مستدامة في الأعمال التجارية، تُفضي بدورها إلى مشاركة أوسع للقطاع الخاص في دعم قيم الأمم المتحدة وأهدافها.

١٥ – وينظر معظم الوكالات والصناديق والبرامج إلى الانكماش الاقتصادي الحالي على أنَّه يُمثل التحدي الأكبر أمام تطوير التعاون مع القطاع الخاص. وبينما تعتقد كيانات كثيرة أنَّ من المرجح حدوث انخفاض في العطاء الخيري، يُشير مُعظمها في تقاريره إلى أنَّ الشركاء من قطاع الشركات مُستمرون في الوفاء بالتزاماتهم. وقد تمَّ البدء في عدد كبير من الشراكات مع قطاع الأعمال منذ عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالات والصناديق والبرامج التي كانت تركز في السابق على الشراكات من أجل جمع التبرعات تسعى على نحو متزايد إلى تعبئة الكفاءات الأساسية للقطاع الخاص، والتأثير في سلوك الشركات عن طريق الدعوة، والمساعدة على تحسين جودة برامج مسؤولية الشركات.

١٦ – وقد عملت الأمم المتحدة طويلا لغرس قيمها في السوق عن طريق العمليات المسؤولة للشركات. وفي أعقاب الأزمة المالية، هُناك تسليم واسع بأنَّ السوق في زمن العولمة تتطلب توجها أخلاقياً قوياً وإدارة شاملة للمخاطر. وهناك الآن دافع أقوى لقطاع الأعمال إلى زيادة التركيز على خلق القيمة في الأجل الطويل؛ والمبادرة إلى تبني نظرة أوسع لمفهوم إدارة المخاطر بحيث تشمل العوامل – البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة والتأكيد على دور الأخلاقيات في تحفيز الثقة بالسوق. ولذلك، يظل التزام الشركات قوياً بتعزيز مبادئ الأمم المتحدة، كما وردت في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

١٧ – وأكد زعماء الحكومات الذين حضروا المؤتمر المُتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ضرورة غرس الأعمال التجارية في القيم والمبادئ العالمية، كتلك الواردة في الاتفاق العالمي.

١٨ – وهناك عامل آخر يدفع قطاع الأعمال إلى تبني مبادئ الأمم المتحدة هو الاعتراف المتزايد في دوائر الاستثمار بأهمية الممارسات المستدامة والأخلاقية في قطاع الأعمال. ويتطلع

التيار الرئيسي من المستثمرين الماليين، على سبيل المثال، وبشكل متزايد، إلى الأداء في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة باعتبار ذلك عنصراً هاماً في تحديد قيمة شركةٍ ما على المدى الطويل. وتدعم عدة دراسات استثمارية وجهة النظر هذه، بما في ذلك دراسة أجرتها ''ريسك ميتريك غروب'' في عام ٢٠٠٩ وتوصلت إلى نتيجة مُفادها أنَّ الشركات العامة المدرجة في أسواق الأوراق المالية والتي شاركت في الاتفاق العالمي والتي كانت قد قدمت تقارير إفصاح سنوية ''مرموقة'' في مجال البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة فاق أداء أسهمها المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم طوال فترة السنتين، بما في ذلك أثناء فترة الانكماش الاقتصادي.

١٩ - وتُشير الزيادة في المبادرات التعاونية، مثل مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالاستثمار المسؤول، ومبادئ التعليم الإداري المسؤول، ومبادئ التعادل ومشروع الكشف عن الكربون، إلى أنَّ برنامج البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة يكتسب أهمية بين المجموعات المؤثرة، مثل المستثمرين والأكاديميين.

الإطار ٤

مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول

خلقت مبادرة مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول وعياً بين أصحاب ومديري الأصول في الوسط المالي فيما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة في مجال البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وتُعد المبادرة التي أطلقتها مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٦، إطاراً طوعياً وضع لمساعدة المستثمرين على دمج قضايا البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في ممارسات اتخاذ القرارات الاستثمارية والملكية. وقد جلبت مبادرة مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول إلى الأمم المتحدة فئة جديدة من المؤيدين، وأكثر من ٤٧٠ جهة موقعة من جميع مناطق العالم (تمثل ١٨ تريليون دولار في شكل أصول خاضعة للإدارة) لتشارك في هذه المبادرة.

الإطار ٥

مبادئ مبادرة التعليم الإداري المسؤول

تُعد مبادرة مبادئ التعليم الإداري المسؤول أول علاقة مُنظمة بين كليات إدارة الأعمال والأمم المتحدة. وتسعى هذه المبادرة، التي أطلقها الاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٧، إلى غرس كامل لمبادئ مسؤولية الشركات في مناهج وأبحاث كليات إدارة الأعمال من أجل إعداد جيل جديد من قادة قطاع الأعمال يكون قادراً على إدارة التحديات التي تواجه هذا القطاع في القرن الحادي والعشرين. ومن بين الموقعين على هذه المبادرة هُناك أكثر من ٢٠٠ كلية لإدارة الأعمال من ٥٠ بلداً.

رابعاً – دور الحكومات

٢٠ – تضطلع الحكومات جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، بدور هام في تعزيز الممارسات المسؤولة في قطاع الأعمال. وعلاوة على توفير الأطر القانونية اللازمة واستكمالاً للعملية التنظيمية، تقوم الحكومات، وبصورة مُطردة، بتيسير الأنشطة التطوعية لقطاع الشركات وتشجيعه على القيام بها. وتشمل هذه الخيارات خلق بيئة تمكينية، ورفع درجة الوعي وتعزيز الممارسات المسؤولة في قطاع الأعمال، وبناء القدرات، وتطوير الأدوات وتوفير التمويل اللازم للمبادرات الطوعية.

٢١ – وفي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، اتخذت عدة حكومات تدابير لجعل مسؤولية الشركات موضوعاً مهما ووازناً في بلدان منها الدانمرك والسويد والصين وغانا والنرويج. وشملت الجهود المبذولة في الدانمرك والسويد تقديم تقارير سنوية عن الممارسات المسؤولة، بينما ركزت الجهود في الصين وغانا والنرويج على زيادة الوعي بمبادئ المسؤولية بين الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت بلدان عديدة الأحداث الكبرى للشبكات القطرية للاتفاق العالمي عن طريق مشاركة كبار مسؤولي الحكومات، على سبيل المثال من الاتحاد الروسي، واستراليا، والإمارات العربية المتحدة، والمكسيك، وناميبيا، والهند.

٢٢ – كما تم، في اجتماعات حكومية، تأكيد الدعم لمسؤولية الشركات كمسألة مُكمِّلة لجهود الحكومات. فعلى سبيل المثال، رحب إعلان مؤتمر قمة ٢٠٠٩ لقادة مجموعة البلدان الثمانية بأعمال النرويج لموضوع مسؤولية الشركات في الممارسات التجارية بل وشجع عليها.

خامسا – تعزيز القدرة على إقامة الشراكات على مستوى المنظومة

٢٣ – يُعدُّ الاتفاق العالمي أكبر مبادرة في العالم لمواطنة الشركات، تجلب قيم الأمم المتحدة إلى دوائر قطاع الأعمال العالمي عن طريق التشجيع على الالتزام بـ ١٠ مبادئ وإجراءات دعماً لأهداف المنظمة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وهُناك أكثر من ٦٠٠ ٦ من الموقعين على الاتفاق العالمي – ينتمي ١٠٠ ٥ منهم إلى قطاع الأعمال، و ٥٠٠ ١ إلى المجتمع المدني وقطاعات أخرى غير قطاع الأعمال – وتقع مقارهم في أكثر من ١٣٥ بلداً. وتُوجد شبكات محلية في أكثر من ٨٠ بلداً، توفر سبل تعزيز المبادئ على أرض الواقع. ونظراً لامتداد شبكة مكتب الاتفاق العالمي، وتفهمه لمصالح قطاع الأعمال، وهيكل القطاعين العام والخاص، فإنه يضطلع بدور مركزي في تيسير برنامج الأمم المتحدة للشراكة وتعزيزه على مستوى المنظومة.

٢٤ - وعلى مدار العامين الماضيين، عمل مكتب الاتفاق العالمي بموجب الولاية التي كلفه بها قرار الجمعية العامة، مع كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة بهدف تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص عن طريق تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة، وتطوير موارد وأدوات جديدة لتحسين الشراكات. وشملت المبادرات عقد منتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة، وتنقيحاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لقطاع الأعمال، وتطويراً للموقع الشبكي الجديد ''الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية''، وعقد الاجتماع السنوي لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٢٥ - وعُقد أول منتدى للقطاع الخاص تابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وحضره ما يقرب من ١٠٠ من الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء الدول والحكومات، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة دور قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء نجاح هذا الحدث، قرر الأمين العام عقد المنتدى سنوياً. وسيعقد المنتدى المقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وسيُركز على مسألة تغير المناخ.

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٨، أُنشئ فريق عامل برئاسة نائب الأمين العام ليقوم بتحديث إطار التعاون الذي صدر في عام ٢٠٠٠ بعنوان المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال. وكان من الضروري إجراء هذا التنقيح لإدراج خلاصة سنوات عديدة من الخبرة في التنفيذ. وقد تم وضع اللمسات الأخيرة على هذه المبادئ التوجيهية المنقحة، التي تُعرف الآن بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، بحيث تعكس أفضل الخبرات المشتركة للمنظمة بشكلٍ أمثل. وهي تهدف إلى زيادة حجم المُشاركة وفعاليتها والمساءلة بشأنها.

٢٧ - وهذا الموقع الشبكي الجديد المشترك بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، والمزمع إطلاقه في أواخر عام ٢٠٠٩، سوف يجلب مزيداً من الشفافية وتماسكاً قوياً إلى طائفة الشراكات الواسعة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وسيُعالج الصعوبات التي تواجهها الشركات في تحديد الشراكات المحتملة، وكذلك طبيعة التعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج. ويقدم الموقع الذي أُنشئ بتعاون أكثر من ٢٠ كياناً تابعاً للأمم المتحدة، مدخلاً للمواءمة بين الشركات وكيانات الأمم المتحدة في الشراكة، عن طريق توجيه عروض الدعم المُقدمة من الشركات وحصر احتياجات المنظمة من الشراكات.

٢٨ - ويُعدُّ اجتماع جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، الذي يعقده سنوياً مكتب الاتفاق العالمي منذ عام ٢٠٠٠، آلية رئيسية لتبادل التجارب والدروس المستفادة المتعلقة بالشراكات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تجمع ما يقرب من

٨٠ ممثلا من كيانات الأمم المتحدة للمشاركة في اجتماع لمدة يومين من أجل مناقشة التحديات التي تبرز أثناء دورة حياة الشراكة، منذ مرحلة التخطيط الاستراتيجي مروراً بالتقييم ووصولاً إلى التجديد.

٢٩ - وتُعدُّ مؤسسة الأمم المتحدة فاعلاً مهماً في الشراكة على مستوى المنظومة. فقد ساعدت جهود المؤسسة، على مدى ١٠ سنوات الماضية، على تعبئة مئات ملايين الدولارات لصالح المبادرات المتعلقة بالصحة، والحفظ، والطاقة النظيفة وحقوق الإنسان. وخلال تلك الفترة، أقامت المؤسسة أكثر من ٣٠٠ شراكة برنامجية، وعملت مع أكثر من ٤٠ من كيانات الأمم المتحدة و ١٠٠ حكومة. ويُعدُّ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي يُشرف عليه مكتب الأمم المتحدة للشراكات، بمثابة همزة وصل بين المؤسسة والأمم المتحدة. وبدمج المكتب اعتباراً لمهمته كبوابة وجهة تيسير للشراكات، أكثر من ٤٥٥ مشروعاً مع ٤٥ من كيانات الأمم المتحدة في أكثر من ١٢٠ بلداً.

٣٠ - وفيما يتعلق بالمشاركة الاستراتيجية والمنهجية من جانب القطاع الخاص على المستوى القطري، فقد بدأت العشرات من البلدان بالتحول إلى نهج ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، على النحو الذي أوصى به الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. ويعمل المكتب القطري للمنسق المقيم عن طريق وحدة العمل في الأمم المتحدة من أجل الدعوة للشراكات بين الحكومة، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وتيسيرها لبناء توافق في الآراء ولتحقيق أهداف كل بلد على النحو المنصوص عليه في الخطط الإنمائية الوطنية. وبتطور هذا النهج، سيكون هناك المزيد من الفرص من أجل تعبئة استراتيجية لخبرات القطاع الخاص وموارده وقدراته.

سادساً - تطورات الشراكة على مستوى الوكالات والصناديق و البرامج

٣١ - توسعت الوكالات والصناديق والبرامج في أنشطتها المتعلقة بالشراكة في السنوات الأخيرة، واعتمدت بشكل متزايد على نُهج استراتيجية نحو الشراكة. وتتحول الكثير منها من التركيز على الشراكات الموجهة لجمع التبرعات إلى تلك التي تستفيد من الكفاءات الأساسية للأعمال التجارية، وتعمل على تحسين الآثار الإنمائية للعمليات الأساسية لقطاع الأعمال، وتشجع تنمية القطاع الخاص. وتعمل الكيانات أيضا ببطء على توسيع أنشطة شراكاتها لتشمل الشركات الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت ذاته، تستمر الشراكات العالمية في الانتشار وتُدرك الكيانات بشكل متزايد التحدي المتمثل في المواءمة بين هذه الشراكات والبرامج الإنمائية الأشمل للبلدان الشريكة.

ألف – الطرائق العامة للشراكة

٣٢ – يُبين الاستقصاء الذي شمل الوكالات والصناديق والبرامج وأجري تحضيراً لهذا التقرير أن الشراكات قد أصبحت سمةً من سمات منظومة الأمم المتحدة، نشأت صغيرة، ولكنها تنمو دائماً وباطراد. ومع أن بعض الكيانات، مثل اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو، قد دخلت في مئين من الشراكات مع قطاع الأعمال، فإن مُعظم المستجيبين للاستقصاء لم يقيمو من الشراكات سوى ما يتراوح بين ١ و ٢٠ شراكة. ويصنف معظمهم معدل النجاح العام لشراكاتهم مع قطاع الأعمال على أنَّه فوق المتوسط؛ أي بمعدل متوسطه ''٤'' على مقياس يبدأ من ''١'' (أي: شراكة غير ناجحة على الإطلاق) إلى ''٥'' (أي: شراكة ناجحة جداً). ويظل الدافع الأساسي لإقامة الشراكات هو تعبئة الموارد. وتشمل الأسباب الأخرى توسيع نطاق الدعم لقضية معينة، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص ومهاراته، والتشجيع على المزيد من المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتعتقد الوكالات والصناديق والبرامج أنَّ أهم الأسباب التي تدعو جهة من قطاع الأعمال للدخول في شراكة مع الأمم المتحدة هي سمعتها وقيمة اسمها، فضلاً عن خبراتها الفنية في ميدان التنمية، وعلاقة العمل الوثيقة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والقدرة التنظيمية. وتؤكد البيانات الصادرة عن قطاع الأعمال أن هذه هي العوامل الرئيسية.

٣٣ – ويشير الاستقصاء أيضا إلى حقيقة أنَّ الوكالات والصناديق والبرامج تعتمد نهجاً أكثر استراتيجية في تكوين الشراكات. وتشمل الكيانات التي لديها استراتيجيات شراكة قائمة أو قيد التطوير كلا من اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية. والكيانات التي اعتمدت استراتيجية للشراكة أبلغت في معظمها عن وجود تحسينات في التنفيذ، بما في ذلك مزيد من الوضوح في الإجراءات والمبادئ التي تحكم التواصل مع الشركاء واختيارهم.

باء – تجاوز جمع الأموال: نحو الاستفادة من الكفاءات الأساسية لقطاع الأعمال

٣٤ – ركزت كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة بصورةٍ تقليدية على الشراكات لجمع التبرعات. أما في الآونة الأخيرة، فقد تحول تركيز بعض هذه الكيانات إلى أنواع أخرى من الشراكات التي تسعى للاستفادة من الكفاءات الأساسية لقطاع الأعمال، مثل مهارات

الاتصال والإدارة أو الخبرات الفنية، وتحسين الآثار الإنمائية لعمليات قطاع الأعمال الأساسية، والتشجيع على تطوير القطاع الخاص. ويهدف هذا التحرك إلى جعل الشراكات أكثر استدامة وقابلية للتطوير، وإلى الاستفادة من نقاط القوة التكميلية لدى قطاع الأعمال.

٣٥ - فاليونيسيف، على سبيل المثال، تشترك بصورة متزايدة مع الشركات في مجال التنظيم والسياسات العامة. وفي البرازيل، تتخذ اليونيسيف خطوات من قبيل دمج ممثلي قطاع الشركات في هيكلها الإداري، وتزويد الشركات بالأدوات والدعم الفني لتكون أكثر فعالية في تحقيق نتائج لصالح الأطفال، وإشراك الإدارة في الدعوة للسياسات العامة المتعلقة بالأطفال. وفي كينيا، تُحاول اليونيسيف أيضا التأثير في سلوك الشركات، عن طريق إقناع الشركات مثلاً بإضافة الفيتامينات والمعادن الضرورية إلى الأطعمة الأساسية.

الإطار ٦

منظمة الأمم المتحدة للطفولة في البرازيل: من الجهات المانحة إلى الشركاء

توضح شراكة بين اليونيسيف في البرازيل وشركة طاقة برازيلية شبه عامة تحول الدور التقليدي للجهات المانحة تدريجيا إلى دور الشريك الكامل. وقد شرعت الشركة، التي كانت في الأصل تقدم منحا للمشاريع الصغيرة، بالانخراط تدريجيا في شراكة استراتيجية طويلة الأجل مرتبطة بسياسات عامة تشمل جميع أنحاء البلد، واضعة الأطفال في صلب أعمالها. ولمساعدة الشركة على تحسين برنامجها الخاص بالعمل الاجتماعي، تقوم اليونيسيف بتقديم المشورة التقنية بشأن معايير تخصيص أموال الشركة المرصودة تحت بند مسؤولية الشركات وتدريب الموظفين في مجال حقوق الطفل. وتُستخدم هذه الشراكة بوصفها نموذجا للتفاوض بشأن شراكات أخرى لليونيسيف في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

٣٦ - وثمة نموذج مبتكر آخر للشراكات هو مجلس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزعماء عالم الأعمال.

الإطار ٧

مجلس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزعماء عالم الأعمال

أُنشئ مجلس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزعماء عالم الأعمال في عام ٢٠٠٥، وهو مجموعة من خمس شركات متعددة الجنسيات ملتزمة بتعزيز حماية اللاجئين في مختلف أنحاء العالم وتقديم المساعدة لهم. ويدعم أعضاء المجلس المفوضية من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، وتوفير التوجيه بشأن إقامة الشراكات مع قطاع الشركات، وتحديد فرص التعاون مع المجموعات الرئيسية وتعزيز العلاقات معها بهدف توسيع قاعدة دعم المفوضية وتمويلها. كما اشترك المجلس أيضا في إقامة شراكات، من قبيل برنامج وصول المجتمع المحلي إلى التكنولوجيا، الذي يزود المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أُنشئت مجالس محلية في تايلند وجنوب أفريقيا.

٣٧ - والتحدي الرئيسي الذي يعترض انتقال الوكالات والصناديق والبرامج إلى الخطوة التالية لشراكات جمع الأموال هو القدرة على تكييف الهياكل والعمليات وأساليب الشراكة القائمة مع أشكال جديدة من المشاركة. فعلى سبيل المثال، يُدرَّب العديد من الموظفين المسؤولين حاليا عن الشراكات في مجال جمع الأموال الذي لا تتيح بيئته التشغيلية تقاسم المخاطر والمكافآت بسهولة.

جيم - إدماج الشركات من البلدان المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٣٨ - في حين أن معظم الوكالات والصناديق والبرامج بدأت أعمال الشراكة مع الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات التي تتخذ من البلدان الصناعية مقرا لها، فقد أقامت في السنوات الأخيرة، وعلى نحو متزايد، شراكات مع شركات عاملة في الاقتصادات الناشئة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، ومع فروع لشركات متعددة الجنسيات. ومع أن إمكانات إقامة هذه الشراكات لم تتحقق بعد، فإن عددا من الوكالات والصناديق والبرامج يخطط بالفعل لتكثيف هذه العلاقات.

٣٩ - وهناك اتجاه آخر هو توسيع نطاق برنامج الشراكات ليشمل المستوى المحلي علاوة على المستوى العالمي، من خلال إشراك الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الأمم المتحدة. وقد عملت الوكالات والصناديق والبرامج، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيدو، بصورة دائمة مع الشركات المحلية في إطار ولايتها، وهي تحاول على نحو متزايد إشراكها بوصفها جهات

مستفيدة وشريكة على حد سواء. وتشمل الجهود المبذولة تشجيع الشركات على الالتزام بمعايير العمل والانخراط في حملات الدعوة المشتركة. وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن لكيانات مثل اليونيدو أيضا أن تضطلع بدور الوساطة والدعوة إلى عقد اجتماعات لربط الشركات الكبيرة وصغار الموردين.

الإطار ٨

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٧، استراتيجية جديدة للعمل مع القطاع الخاص، يركز فيها على التأثيرات المحتملة للأنشطة التجارية في أهداف الأمم المتحدة. وتتركز الاستراتيجية في خمسة مجالات: تقديم الدعم للحكومات التي تسعى إلى أن تهيئ للمشروعات الخاصة والأسواق مناخا قانونيا وتنظيميا تحكمه القواعد؛ ومساعدة فقراء المنتجين على الوصول إلى الأسواق؛ وإجراء البحوث بشأن نماذج الاستثمار والأعمال التجارية المستدامة في ''أسفل الهرم''؛ وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز مهارات تنظيم المشاريع لدى الفقراء؛ والدعوة إلى الاستثمارات التجارية الأساسية التي توفر فوائد مستدامة للفقراء. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة برامج عالمية كبرى تتعلق بالقطاع الخاص، هي: برنامج تنمية الأسواق الشاملة، وبرنامج النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة، وبرنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات.

الإطار ٩

إقامة شراكات مع الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز في غيانا

تشكل محلات الحلاقة في غيانا إلى جانب عملها في قص الشعر، مراكز اجتماع لمعرفة أخبار المجتمع. ولذلك، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شراكات مع محلات الحلاقة المحلية للمساعدة على نشر المعلومات عن الإيدز. وتقوم منظمة غير حكومية محلية وفريق الأمم المتحدة القطري المواضيعي بتدريب موظفي محلات الحلاقة المحلية بشأن المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير المواد الإعلامية والواقيات الذكرية. وتوزع المحلات ما متوسطه ٠٠٠ ٧ واق ذكري و ٤٠٠ رفالات أنثوية كل شهر. وتحصل محلات الحلاقة المشاركة على خدمات تسويق مجانية، وقد شهدت زيادة في الزبائن.

مكافحة الملاريا بنبات Artemisia annua

تقيم مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي شراكة مع إحدى الجامعات المحلية، و منظمة غير حكومية وشركة تتخذ من مدغشقر مقرا لها لتطوير علاج بديل لمكافحة الملاريا. وأوصت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بنبات ينمو بكثرة في مدغشقر، وهو نبات *Artemisia Annua*، بوصفه علاجا فعالا لمرض الملاريا. ويدعم الشركاء الإنتاج المحلي من النبات، مما يوجد ٧٣ وظيفة دائمة و ٤٠٠ وظيفة موسمية. وقد تجاوز الإنتاج احتياجات مدغشقر وأدى ذلك إلى زيادة الصادرات من هذا النبات.

شركة أوغندا للحواسيب الخضراء

أسست اليونيدو، في شراكة مع إحدى شركات تكنولوجيا الحاسوب المتعددة الجنسيات، شركة أوغندا للحواسيب الخضراء، وهي مشروع محلي لإعادة التدوير والصيانة يقوم بتجديد الحواسيب المستعملة عن طريق تثبيت برامج حاسوبية جديدة وبيعها بعد ذلك بأسعار ميسورة. وتتمكن المدارس والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من الحصول على حواسيب بأسعار ميسورة، مما يحفز بدوره صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية ويدعم المؤسسات الشبيهة الأخرى التي تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة. وهناك خطط لنشر هذا النموذج في جميع أنحاء المنطقة.

٤٠ - وتقوم الشبكات المحلية للاتفاق العالمي أيضا بدور في تيسير إقامة الشراكات المملوكة والمطورة محليا. وتجمع هذه الشبكات الشركات والشركاء المحليين لتعزيز ممارسات مسؤولية الشركات وتوفير فرص إقامة الشراكات. وبما أن الشبكات التي يزيد عددها على ٨٠، المقسمة مناصفة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، تُنشأ بفعل المصالح المحلية التي تمكنها من الاستدامة، فإن الأنشطة تقوم على أساس الأولويات الميدانية.

٤١ - وهناك عدة عقبات أمام تحقيق إمكانيات الشراكات بين الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أولا، أن هذه الشراكات تتبع في كثير من الأحيان قواعد مختلفة عن تلك التي تتبع مع الشركات متعددة الجنسيات، ويجب تكييف النهج وفقا لذلك. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر اهتماما بنقل المهارات والتكنولوجيا من حصولها على مكاسب في مجال السمعة. كما أنها عادة ما تكون أكثر اعتمادا على المنافع على المدى القصير وتحتاج إلى تحقيق مزيد من النتائج الفورية عند الدخول في شراكة. وثانيا، أن الوصول إلى الشركات المحلية قد يكون أكثر صعوبة. ولتسهيل هذه العملية، تعمل كيانات مثل منظمة الأغذية والزراعة مع رابطات الأعمال

والغرف التجارية. كما توفر الشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي بوابة دخول. وثالثا، أن الشركات المحلية قد تعمل تعمل في بيئات قانونية وبموجب قواعد ضريبية لا تفضي إلى تحمل الشركات للمسؤولية. وسوف تساعد مواجهة هذه التحديات على تعزيز الشراكات مع الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي عام على التنمية بما أن الشراكات المحلية قادرة على تلبية الاحتياجات بشكل أفضل ولديها قدرة أفضل على الاستدامة.

دال – الشراكات العالمية والمواءمة

٤٢ – تشارك الوكالات والصناديق والبرامج في عدد متزايد من المبادرات العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين. فعلى سبيل المثال، يشارك البنك الدولي في حوالي ١٢٥ برنامجا عالميا و٥٠ برنامجا إقليميا. وتشارك اليونيسيف في أكثر من ٧٠ مبادرة. وفي عام ٢٠٠٧، شارك البرنامج الإنمائي في أكثر من ٤٠ مبادرة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في حوالي ٣٥ مبادرة لكل منهما، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو في حوالي ٣٠ مبادرة لكل منها.

الإطار ١٠

أمثلة على الشراكات العالمية في مجال الصحة

الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي)

بدأ الصندوق العالمي العمل في عام ٢٠٠٢، وهو عبارة عن شراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المتضررة. وأصبح المصدر الرئيسي للتمويل فيما يتعلق ببرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، حيث يوفر ربع جميع التمويل الدولي لمكافحة الإيدز وثلثيه لمكافحة السل وثلاثة أرباعه لمكافحة الملاريا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقَّع الصندوق العالمي اتفاقات قيمتها ١٠,٢ بلايين دولار لتوفير ٥٧٩ منحة في ١٣٧ بلدا. ووسعت برامج الصندوق تقديم الخدمات الأساسية، حيث تلقى ٢ مليون شخص العلاج المضاد للفيروسات العكوسة الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية، وقُدمت معالجة فعالة لـ ٤,٦ ملايين شخص مصاب بمرض السل، ووزعت ٧٠ مليون ناموسية سرير معالجة بمبيد حشري. ونتيجة لذلك، أنقذت أرواح ما يقرب من ٣,٥ ملايين شخص، وفقا لتقديرات الصندوق.

التحالف العالمي للقاحات والتحصين

أُطلق التحالف العالمي للقاحات والتحصين في عام ٢٠٠٠، وهو يهدف إلى تسريع إمكانية الوصول إلى اللقاحات غير المستغلة استغلالا كاملا، وتعزيز النظم الصحية ونظم التحصين في البلدان النامية، وبدء العمل بتكنولوجيا جديدة للتحصين. ويشمل الشركاء حكومات من البلدان الصناعية والنامية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس الخيرية، ومنظمات غير حكومية، ومنتجي اللقاحات ومعاهد الصحة العامة والبحوث. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كان التحالف قد بدأ العمل بآليات جديدة للتمويل الإنمائي وخصص ما يربو على ٤ بلايين دولار لضمان وصول اللقاحات إلى رقم تراكمي قدره ٢١٣ مليونا من الأطفال الإضافيين في البلدان النامية، وبذلك يحول دون وقوع ٣,٤ ملايين حالة وفاة مبكرة.

التحالف العالمي لتحسين التغذية

أطلق التحالف العالمي لتحسين التغذية في عام ٢٠٠٢ باعتباره مؤسسة سويسرية، وهو يعمل مع تحالف من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للحد من سوء التغذية. وبالإضافة إلى توفير التمويل، يقدم التحالف المشورة بشأن الجهود التعاونية لتطوير وتوزيع منتجات غذائية وأغذية تكميلية مدعمة بالعناصر الغذائية وذات جودة عالية وأسعار ميسورة للسكان ذوي الدخل المنخفض.

٤٣ - وأحرزت الشراكات العالمية تقدما هاما في مواجهة تحديات التنمية، من قبيل تدعيم الأغذية بالعناصر الغذائية أو تعميم اللقاحات. وقد تمكنت بعض الشراكات من تعبئة موارد إضافية كبيرة. ولدى البرامج الصحية العالمية، على وجه الخصوص، سجل حافل من التقييمات المستقلة. بيد أن هناك تحديات لضمان التماسك والاتساق في هذا المجال المتنامي، وهو أمر ضروري لتفادي الازدواجية في مبادرات المعونة وإجهاد قدرات البلدان النامية، على سبيل المثال.

٤٤ - وثمة وعي متزايد بتحديات المواءمة في الشراكات العالمية، وتُبذل الجهود لمواجهتها. ويدرس التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي والبنك الدولي إمكانية الحل عن طريق رصد الأموال للبرامج المشتركة لتعزيز النظم الصحية. وفي مثال آخر، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دليل الممارسات السليمة بشأن التكامل والمواءمة بين البرامج العالمية على الصعيد القطري. وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لمنع تفتت نظام المعونة الدولية وضمان فعالية برامج المساعدة وكفاءتها.

سابعا – الإجراءات المتخذة للتغلب على التحديات التشغيلية

٤٥ – شجعت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢١١/٦٢ الوكالات والصناديق والبرامج، فضلا عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، على مواجهة التحديات التشغيلية التي تعوق قدرة المنظمة على التعاون بشكل فعال. وقد اتخذت خطوات كبيرة لتحقيق هذه الغاية من قبيل تعزيز البيئة المواتية للشراكات، ودعم قدرات الموظفين، واعتماد المزيد من آليات انتقاء الشريك المناسب، وتعزيز تبادل الدروس المستفادة، وتحسين التقييم. وبإرساء الأمم المتحدة لهذه الأسس، وبفضل تجربة عمرها عشر سنوات، باتت الأمم المتحدة في موقف جيد يتيح لها الارتقاء بالمشاركة مع القطاع الخاص إلى المستوى التالي، ومن ثم زيادة مساهمة قطاع الأعمال في التنمية والنهوض بقيم الأمم المتحدة بصورة كبيرة.

ألف – تعزيز البيئة المواتية لشراكات الأمم المتحدة وقطاع الأعمال

٤٦ – تحظى الشراكات بدعم من الأمين العام ومعظم رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج. وقد بدأت الجهود لتكييف المبادئ التوجيهية والعمليات التي تحكم عمل المنظمة مع بيئة متغيرة تتسم فيها شراكات القطاع الخاص بالأهمية للمساعدة على تعزيز أهداف الأمم المتحدة. ومن خلال المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، اتخذت خطوة هامة للانتقال من التركيز على جوانب الشراكات القانونية والمتعلقة بالمسؤولية – القواعد المتعلقة بقبول خدمات مجانية، على سبيل المثال – إلى إدارة أكثر فعالية للمخاطر والفرص.

٤٧ – وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتقليل العقبات البيروقراطية، التي لا تزال تُذكر باعتبارها عائقا أمام بناء شراكات فعالة؛ ومع ذلك، فإن الممارسات الجيدة تشرع في الظهور. ومن خلال وضع اتفاقات شراكة موحدة والعمل مع المكاتب القانونية لزيادة فهم أهمية الشراكات وتسريع الاتفاقات، تقوم كيانات من قبيل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف واليونيدو واليونسكو بالخطوة الأولى في مجال تبسيط العمليات. وتبادر على سبيل المثال شعبة الشراكات مع القطاع الخاص التابعة لبرنامج الأغذية العالمي إلى إشراك الدائرة القانونية لضمان تجهيز الاتفاقات في الوقت المناسب.

باء – بناء القدرات على جميع المستويات وتدريب موظفي الأمم المتحدة

٤٨ – أقرت تقارير وقرارات سابقة بأن الشراكات كثيفة الاستهلاك للموارد وتتطلب مهارات متخصصة. واتخذت الوكالات والصناديق والبرامج بالاشتراك مع المكاتب القطرية أو الإقليمية تدابير لزيادة قدراتها المؤسسية المحلية. وقد حددت جميع الكيانات تقريبا مركز

تنسيق مع القطاع الخاص ليكون بمثابة بوابة دخول الشركاء من قطاع الأعمال، ويعمل كحلقة وصل مع إدارة الأمم المتحدة، ويقوم بالدعوة نيابة عن الشراكات داخل منظماتهم. وعلى مدى العامين الماضيين، وظف ما يقرب من اثني عشر كيانا موظفين جدد للعمل على تطوير الشراكات. وأشارت كيانات أخرى إلى أنها قد اعتمدت سياسات وإجراءات بشأن الشراكات وأدرجت بنودا في الميزانية مخصصة لأنشطة الشراكات أو قامت بزيادة اعتماداتها. ويجري تمكين المكاتب القطرية والإقليمية للانخراط في شراكات بصورة متزايدة.

٤٩ - وعلى الرغم من حالات التقدم هذه، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان توفر المهارات الكافية والقدرات لتطوير الشراكات. وينظر العديد من الوكالات والصناديق والبرامج باستمرار بالنظر إلى الافتقار إلى مهارات إقامة الشراكات بين الموظفين باعتباره عقبة رئيسية، كما تشير بشكل بارز إلى غياب التدريب. كما أن هناك أيضا تحديات تتمثل فيما يلي: لا تقدم معظم الكيانات حوافز أو لا تملك تفويضا لتحديد فرص جديدة للشراكة وتطويرها، كما أنها لا تقيّم مهارات إقامة الشراكات خلال عملية التوظيف؛ وكثيرا ما تفتقر المكاتب القانونية إلى عدد كاف من الموظفين الذين يعملون في مجال الشراكات؛ وكثيرا ما تكون الوحدات المعنية بالشراكات غير مدمجة في الفرق البرنامجية الأساسية، مما يجعل من الصعب زيادة فهم الموظفين لمزايا الشراكات؛ وعدم وجود تبادل للموظفين بين قطاع الأعمال والأمم المتحدة من شأنه تحسين التفاهم المتبادل.

جيم - عمليات انتقاء الشركاء والتعامل معهم

٥٠ - يتزايد إدراك الوكالات والصناديق والبرامج لضرورة حماية سمعة المنظمة أثناء التعامل مع القطاع الخاص. وتؤثر تلبية هذه الحاجة في كيفية انتقاء الأمم المتحدة للشركاء من قطاع الأعمال، وكذلك في كيفية رؤية دوائر الأعمال لتجربة التعامل مع المنظمة.

٥١ - وليس ثمة معايير موحدة حاليا لفرز وانتقاء الشركاء المحتملين على نطاق المنظمة. بيد أن معظم الكيانات قد وضعت خططا للانتقاء وفقا لاحتياجاتها، بناء على المبادئ التوجيهية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التي صدرت في عام ٢٠٠٠، وتتبع بعض الكيانات نُهُجا أكثر استباقية وقد زادت من أنشطة التوعية التي تقوم بها لتحديد الشركاء المحتملين. وهناك اتجاه متزايد للاستغناء عن الفرز السلبي المحض واعتماد فرز متوازن يشمل معايير إيجابية أيضا. ويواصل العديد من الكيانات الاستعانة بخدمات وكالات خارجية، مثل هيئة التحقق العالمية.

٥٢ - وتستفيد الأمم المتحدة من قدر أكبر من معايير الانتقاء المترابطة، وكذلك من تحسين تبادل المعلومات ذات الصلة فيما بين الكيانات. وتمثل المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن العلاقة

بين الأمم المتحدة ودوائر الأعمال، التي تسمى الآن المبادئ التوجيهية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، خطوة إلى الأمام في هذا الصدد؛ فعلى سبيل المثال، أدت هذه المبادئ إلى ترسيخ مبادئ الاتفاق العالمي بوصفها أدنى معيار عام للشركات التي تسعى إلى إقامة شراكة مع المنظمة. ويَعِد الموقع الشبكي الجديد للأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والوضوح في أعمال الشراكة واسعة النطاق التي تضطلع بها في الأمم المتحدة، وسوف يساعد في ملاءمة الهبات التي تقدمها الشركات وأفكارها بشأن الشراكة مع احتياجات المنظمة من الشراكات استنادا إلى التفضيلات التي تبديها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥٣ - ويساعد نهج ''وحدة عمل الأمم المتحدة'' (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) الذي يجري اعتماده في العشرات من البلدان على زيادة تماسك الشراكات على أرض الواقع.

الإطار ١١

"وحدة عمل الأمم المتحدة" في أوكرانيا

استُخدم نهج ''وحدة عمل الأمم المتحدة'' في أوكرانيا لإعداد إطار لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. واختار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جعل الاتفاق العالمي بوابة الدخول في قطاع الأعمال. وقد أنشئ الإطار المشترك بالتشاور مع أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، وهو يشمل الأنشطة والأهداف لفترة ثلاث سنوات، فضلا عن آليات للإبلاغ. وحقق هذا النهج شراكات أكثر فعالية مع القطاع الخاص عن طريق تجميع الموارد على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة، وتجنب تداخل المسؤوليات، وتخفيف الارتباك بالنسبة للشركات التي تتعامل مع الأمم المتحدة.

دال - تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٥٤ - أحرز تقدم كبير على طريق تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة ضمن الكيانات وعبر نطاق منظومة الأمم المتحدة. واتخذ مكتب الاتفاق العالمي مبادرات عديدة، بما في ذلك الرسالة الإخبارية الإلكترونية الفصلية لجهات التنسيق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، والاجتماعات السنوية لجهات التنسيق مع القطاع الخاص التابعة للأمم المتحدة، ومنشورات عديدة عن الشراكات. وعلاوة على ذلك، يوفر الموقع الإلكتروني الخاص بالاتفاق العالمي قدرا وافياً من المواد، مثل تقارير عن مسؤولية الشركات تعدّها الجهات التجارية المشاركة، ودراسات حالات إفرادية، وتقارير عن الاجتماعات.

٥٥ - والأمانة العامة للجنة التنمية المستدامة تسهِّل أيضا تبادل المعارف عن طريق قاعدة البيانات التفاعلية التي تملكها على الإنترنت، والتي توفر معلومات مفصلة وقابلة للبحث بشأن ما يقرب من ١٠٠ شراكة في مجال التنمية المستدامة. وتنظم الأمانة العامة معارض شراكة أثناء الدورات الرسمية للجنة من أجل تيسير تبادل الخبرات وتقديم دراسات حالات إفرادية وإظهار نماذج من التقدم المحرز.

٥٦ - كما كثّفت الوكالات والصناديق والبرامج جهودها لتبادل المعلومات بشأن خبرات القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجتمعا عالميا للممارسات بين المكاتب القطرية، وأنشأت اليونسكو مكتب مساعدة عبر الإنترنت لتقديم معلومات عن العمل مع القطاع الخاص، وأجرت اليونيسيف دراسة استقصائية للمكاتب الإقليمية والقطرية لجمع معلومات عن الخبرات، وتنظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورات تدريبية متخصصة للموظفين في مكاتبها الإقليمية.

هاء - التقييم وتقدير الأثر

٥٧ - تركز الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٦٢ تركيزا خاصا على الحاجة إلى وضع آليات لتقييم أثر الشراكات، مدركة أن من شأن عمليات الرصد والتقييم القوية تعزيز المساءلة، ودعم الإدارة الفعالة، والتمكين من التعلم، وإظهار المساهمات المقدمة إلى التنمية على نحو أوضح.

٥٨ - وتذكر أغلبية الوكالات والصناديق والبرامج التي ردّت على الأسئلة الواردة في الدراسة الاستقصائية التي أجريت لإعداد هذا التقرير أنه يجري تقييم ما لا يقل عن نصف الشراكات التي عقدتها. وفي حين أن العديد من التقييمات تجرى داخليا، فإن بعض الكيانات تستعين بمقدمي خدمات خارجيين لذلك الغرض. وهناك عدد متزايد من الكيانات التي تدرج في اتفاقات الشراكة التي تعقدها حكما محددا أو بند ميزانية مخصصا للتقييم.

٥٩ - ورغم العدد المتزايد من عمليات التقييم، لا تزال الأمم المتحدة غير قادرة على إجراء تقييم دقيق لأثر شراكاتها مع القطاع الخاص والقيمة المضافة الناتجة عنها. وتذكر الوكالات والصناديق والبرامج أن زيادة تواتر إجراء التقييمات ودراسات تقدير الأثر يستهلك قدرا بالغا من الوقت والمال، وأن الأدوات المناسبة لذلك غير متوافرة. ورغم أن تقدير أثر الشراكات على نحو منهجي ودقيق قد يكون أمرا غير واقعي في المستقبل القريب، ينبغي للأمم المتحدة أن تركِّز بشكل أكبر على صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة، والتعلم من التقييمات، والتخطيط لتحقيق النتائج.

ثامنا – التوصيات

٦٠ – أحرز على نطاق الأمم المتحدة تقدم كبير على صعيد تطوير الشراكات مع القطاع الخاص، ولا سيما فيما يخص مواصلة تطوير نهج مشترك ومنتظم يركز بقدر أكبر على الأثر والشفافية والمساءلة والاستدامة. ومن الأهمية بمكان مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة المنظمة على عقد الشراكات وتحسين فعاليتها، لأن بوسع هذا المورد أن يؤدي دورا هاما في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويوصى باتخاذ الخطوات الملموسة التالية:

ألف – تطوير نهج أكثر استراتيجية للعمل مع القطاع الخاص

٦١ – رغم أن وكالات وصناديق وبرامج كثيرة أصبحت أكثر حذقا في الشراكات التي تعقدها، لا تزال الحاجة تقتضي أن تتوصل الكيانات إلى تساوق مزاياها النسبية المؤسسية مع نهج إشراك قطاع الأعمال لكفالة توظيف الكفاءات الأساسية ونقاط القوة. وينبغي لجميع الكيانات أن تضع استراتيجية لتحديد احتياجاتها في مجال الشراكات؛ وأن تعمل بعد ذلك بشكل دوري على استعراض تلك الاستراتيجية والاستفادة منها.

باء – بناء القدرات للتحول من جمع الأموال إلى عقد الشراكات الأساسية مع قطاع الأعمال

٦٢ – الشراكات التي تتجاوز جمع الأموال وترتبط بالأنشطة الأساسية لقطاع الأعمال وبتشجيع تنمية القطاع الخاص يرجح أن تصبح أكثر أهمية في المستقبل، ويمكن أن تؤدي إلى شراكات تتسم بقدر أكبر من الاستدامة وإمكانية الإنجاز وتكون قادرة على الاستفادة من نقاط القوة المكملة لقطاع الأعمال. وينبغي تشجيع المزيد من كيانات الأمم المتحدة على الانخراط في مثل هذه الشراكات. ويستدعي هذا التحول أن تكيّف الوكالات والصناديق والبرامج هياكلها وعملياتها وطرائقها مع أشكال جديدة من المشاركة، وأن تتيح حيِّزا أكبر لتقاسم المخاطر والمكاسب.

جيم – تحسين إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات في البلدان المنخفضة الدخل

٦٣ – ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج أن تكثف الجهود الرامية إلى تسخير إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية في البلدان المنخفضة الدخل في سياق جهود تطوير الشراكات. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تكفل الكيانات على نحو أفضل شمول الشراكات للاحتياجات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات نقل المهارات والتكنولوجيا،

وتحديد الفوائد في الأجل القصير. ولتسهيل تحديد هذه الشركات والوصول إليها، يمكن للوكالات والصناديق والبرامج وضع خريطة لفرص مشاركة الشركات بحسب البلدان، وذلك عن طريق مكاتبها الإقليمية والقطرية، ويمكن الاستعانة بالشبكات المحلية التابعة للاتفاق العالمي بوصفها بوابة دخول إضافية.

دال – ضمان المواءمة بين الشراكات العالمية والخطط الإنمائية القطرية

٦٤ – يتعيّن على الشراكات العالمية أن تعالج بمزيد من النشاط التكامل والمواءمة مع خطط التنمية الأوسع نطاقا في البلدان الشريكة. وينبغي للوكالات والصناديق والبرامج أن تعمل يدا بيد مع الحكومات للنهوض بهذه المسائل بعزيمة أقوى.

هاء – وضع إطار تمكيني لشراكات الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال

٦٥ – سعيا إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، المسماة حاليا المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، ولزيادة ترشيد الإجراءات الإدارية، ينبغي للأمم المتحدة أن تبسط الإجراءات القانونية ذات الصلة. وينبغي المضي قدما في استعراض القواعد التي تحكم قبول السلع والخدمات المقدمة مجانا. كما ينبغي أن توضح بشكل كامل معايير التمييز بين علاقات الشراء والشراكات. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في استحداث شعار للأمم المتحدة خاص بالشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، رهنا بالشروط المناسبة.

٦٦ – وينبغي للمكاتب المسؤولة عن الشراكات في الوكالات والصناديق والبرامج أن تعمل بشكل أوثق مع إدارات الشؤون القانونية. وينبغي أن يعمم بشكل واسع على نطاق المنظمة النموذج الموحد لاتفاقات الشراكات الذي يعمل حاليا مكتب الشؤون القانونية على وضع اللمسات الأخيرة عليه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للكيانات النظر في تعيين منسقين للقطاع الخاص ضمن إدارات الشؤون القانونية.

واو – تعزيز بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وتدريبهم

٦٧ – بغية بناء المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفعالية في الشراكات، ينبغي للكيانات أن تحسِّن إدماج المنسقين المعنيين بالقطاع الخاص والوحدات المعنية بالشراكات ضمن عملياتها التنظيمية الأساسية من أجل تبسيط نهج الشراكات وتحسين فهم قيمة الشراكات. ولتعزيز المهارات الشاملة لعدة قطاعات، ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج

توظيف المزيد من الأشخاص من ذوي الخلفيات في مجال الأعمال، ووضع برامج لتبادل الموظفين مع القطاع الخاص، مع التقيّد بالقواعد واللوائح التي تسري عليها.

٦٨ - وهناك حاجة إلى المزيد من فرص التدريب الداخلي والخارجي وإلى المزيد من التركيز على تطوير وحدات تدريبية مكرسة للقضايا القانونية وغيرها من المشاكل المتكررة. وينبغي استكمال اجتماعات جهات التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص بدورات تدريبية محددة ومنسقة تعقد مرة في السنة، كما ينبغي للمكاتب القانونية للوكالات والصناديق والبرامج أن تناقش قضايا الشراكة على نحو منتظم من أجل تبادل الممارسات السليمة.

٦٩ - كما ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج أن تنمي تحفز الموظفين من خلال تقييم مهارات بناء الشراكات ودمج موضوع بناء الشراكات في توصيف الوظائف وتقارير تقييم الأداء.

زاي - وضع نهج متساوق لاختيار الشركاء والمشاركة

٧٠ - من أجل تحسين إدارة ما يرتبط بالشراكات من مخاطر تمس بالسمعة، ينبغي للأمم المتحدة اعتماد نهج أكثر اتساقا في مجال اختيار الشركاء. وينبغي للوكالات والصناديق والبرامج استخدام آلية فرز وقاعدة بيانات مشتركتين، بحيث يمكن تكييفهما مع مختلف الولايات واستراتيجيات الشراكة ومعايير الاختيار. وإلى أن يتم إنشاء آلية فرز مشتركة على نطاق المنظومة، ينبغي التشارك في الموارد والأدوات والنتائج ذات الصلة على نطاق المنظمة.

٧١ - ويوصى على نحو خاص بالتطبيق الواسع النطاق للمبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، المسماة حاليا المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وباستخدام الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، وذلك من أجل تعزيز الاتساق والشفافية والفعالية في مجال مشاركة القطاع الخاص - من منظور كل من المنظمة والقطاع الخاص على حد سواء. وينبغي النظر في زيادة استيعاب نهج ''وحدة عمل الأمم المتحدة'' للمساعدة على تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الشراكات على الصعيد القطري.

حاء - زيادة تعزيز آليات تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٧٢ - سعيا إلى تحسين إدارة المعارف على نطاق المنظمة، ينبغي لجهات التنسيق مع القطاع الخاص أن تساهم بفعالية في المنابر الموجودة، مثل الرسالة الإخبارية الإلكترونية لجهات

التنسيق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال والموقع الإلكتروني الجديد ''الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية''، وأن تستغلها.

٧٣ - ويمكن إعلان يوم دولي للعمل الخيري بغية الترويج لتبادل المعلومات والخبرات لدعم خطة الأمم المتحدة للتنمية والشروع في إقامة شراكات جديدة لتحقيق هذه الغاية. ويمكن لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تدعو إلى تنظيم أنشطة بمناسبة ذلك اليوم، بهدف التركيز على زيادة الوعي بدور العمل الخيري وزيادة مشاركة المؤسسات في المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

طاء - تحسين التقييم وتقدير الأثر

٧٤ - ريثما يكون بوسع الأمم المتحدة أن تقيس بشكل منتظم أثر الشراكات مع القطاع الخاص وقيمتها، ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج اعتماد نُهج من شأنها تعزيز التركيز على اتخاذ القرار استنادا إلى الأدلة، والتعلم من التقييمات، والتخطيط المرتكز على النتائج. وينبغي إدماج آليات الرصد والتقييم في صلب الشراكات منذ بدايتها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقات والميزانيات. وعلى نحو ما اقترح في المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، المسماة حاليا المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، ينبغي للكيانات أن تتفق على مجموعة مشتركة من المبادئ ومؤشرات رئيسية للأداء لتقدير الأثر.

تاسعا - استنتاجات

٧٥ - أشركت الأمم المتحدة القطاع الخاص على نحو متزايد كشريك في المساعدة على تحقيق أهداف المنظمة، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. وبدأ هذا التعاون مع القطاع الخاص منذ عقد من الزمان كممارسة متقطعة وتجريبية. وعلى مر السنين، تطورت الشراكات مع القطاع الخاص على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتصبح آلية مشتركة ومتطورة على نحو متزايد للتصدي للتحديات ذات الأولوية.

٧٦ - وقد بُذلت جهود مطردة على نطاق المنظومة وفي الوكالات والصناديق والبرامج من أجل بناء نهج قوي للمشاركة في شراكات فعالة ومستدامة وشفافة. ومن المعالم الرئيسية في هذا الصدد المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، المسماة حاليا المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والموقع الإلكتروني الجديد ''الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية''، اللذان أنجزا في عام ٢٠٠٩.

٧٧ - ولا يزال اشتراك القطاع الخاص قويا في خضم الانكماش الاقتصادي العالمي، رغم أن الأثر الإجمالي لذلك على برنامج الشراكة لم يعرف بعد. وهناك أدلة تشير إلى بروز إدراك أقوى لأهمية غرس قيم الأمم المتحدة في مجال الأعمال والأسواق نتيجة هذه الأزمة، مما يؤدي إلى ضمان مشاركة واسعة من القطاع الخاص في دعم أهداف المنظمة.

٧٨ - والأمم المتحدة بفضل الأسس الهامة التي أرسيت والخبرة التي اكتُسبت على مر السنوات، في موقف جيد يؤهلها للارتقاء بالمشاركة مع القطاع الخاص إلى المستوى التالي، مما سيؤدي إلى تحقيق زيادة ملحوظة في مساهمة قطاع الأعمال في التنمية والنهوض بقيم الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تقتضي الحاجة بذل الجهود على كل من الصعيد المؤسسي والتشغيلي، في مجالات رئيسية تشمل تطوير نهج أكثر استراتيجية في مجال الشراكة؛ وبناء القدرات من أجل الشراكات الأساسية مع قطاع الأعمال؛ وتحسين إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات من البلدان المنخفضة الدخل؛ وضمان الاتساق بين برامج الشراكات العالمية والخطط الإنمائية القطرية؛ وإنشاء إطار تمكيني لشراكات الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال؛ وتعزيز بناء القدرات وتدريب الموظفين؛ ووضع نهج متسق لاختيار الشركاء والمشاركة؛ وتعزيز آليات تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتحسين التقييم وتقدير الأثر.

٧٩ - كما أن التطبيق الواسع النطاق للمبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، المسماة حاليا المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والاستعمال الفعال للموقع الإلكتروني الجديد " الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية"، سيساعدان كثيرا على تعزيز إشراك القطاع الخاص بصورة متسقة وشفافة وفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة استيعاب نهج "وحدة عمل الأمم المتحدة" على الصعيد القطري سيوفر فرصا لحشد الخبرات والموارد والقدرات في قطاع الأعمال على نحو متساوق واستراتيجي.

٨٠ - ويلزم الاعتناء بالعلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال لضمان توافر الدعم والتركيز المناسبين من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، وكذلك لبدء عملية جديدة تهدف إلى العمل بشكل متواصل على تقييم الأهداف الاستراتيجية للشراكات والنهوض بها، وضمان اتساقها إلى أقصى حد مع الأهداف ذات الأولوية التي حددتها الدول الأعضاء. وعلى مستوى المنظومة، ينبغي لمكتب الاتفاق العالمي وللكيانات ذات الصلة العمل على تحقيق هذه الغاية. وسيقتضي ذلك أيضا تطوير قدرات الكيانات الفردية على تقييم آثار الشراكة على نحو أفضل والتكيف مع الظروف المتغيرة.

٨١ - ويظل من الأهمية بمكان توافر التوجيه والدعم المالي من الحكومات. فمعظم الجهود الرامية إلى إشراك القطاع الخاص تحظى بدعم من الحكومات، وهو أمر يفيد أيضا في كفالة الطابع العام للشراكات التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن شأن المشاركة المستمرة والمتزايدة من الحكومات تمكين المنظمة من أن تحدد على نحو أفضل أهدافها الاستراتيجية مع القطاع الخاص.